الالتفات وإشكالية ضبط المصطلح

-رؤية نقدية-

أ-السبع بلمرسلي
جامعة ابن خلدون تيارت

ملخص البحث:

الالتفات من فنون الخطاب العربية القوية ذات القيمة البلاغية والأسلوبية. اهتم به البلاغيون والنقاد قديما وحديثا، غير أن هذا الأسلوب لم يعرف استقرارا في الفهم حتى الآن.. والذي لا يَتّبع خطَّ تدرُّجه وتطوُّرِ بحثه لا يدركُ جذور وخلفيات ذلك الاضطراب في الفهم، والاختلاف الذي مَيّز جَوّ بحثِه مدّة طويلة من الزمان، وبقيت آثاره حتى اليوم! وفي هذه الدراسة وقفةٌ مع أهمّ المحطّات والمراحل التي عرَفَها مصطلح الالتفات، ومحاولةٌ لإبراز أهمّ المنعطفات في فهمه، برؤية نقدية تبرِزُ مختلَفَ الزوايا المنظور إليه من خلالها، ومكَامِنَ القوة والجمال في النتاج النقدي لدراسة هذا الأسلوب، وتقف في الوقت نفسه عند بداية وأهمّ أسباب الانحراف في ضبط المصطلح، وأثر ذلك في دراسة هذا الأسلوب..ليختم الباحثُ بنظرة يراها الأصوب في تثبيت جذور هذا المصطلح، والمحافظة على توازنه، وتميُّزه عن غيره من المصطلحات والفنون.. مع الإشارة إلى أنّ الدراسة تقفُ عند حدود المصطلح، ولا تتجاوزه إلى التفصيلات والجزئيات المبحوثة تحت عنوانه

مقدمة

الالتفات من الأساليب العدولية المعروفة في كلام العرب، وفي لغة القرآن الكريم. وقد عُرِف باسمه قبل أن يوضع له حدٌّ أو تعريف، وكان الأصمعيُّ أبو سعيد عبد

الملك بن قريب (- 216هـ) أوّل من سمّاه[1]. وذلك حين سأل إبراهيم بن إسحاق الموصلي: أتعرف التفاتات جرير؟ قال : وما هي ؟ فأنشده:

أَتَنْسَى إِذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمَى ** بِفَرْعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ

ثم قال: ألا تراه مقبلاً على شعره ثم التفت إلى البشام فدعا له[2].

قال حفني محمد شرف في كتابه (الصور البديعية بين النظرية والتطبيق):"فتعليقه على البيت يدل دلالة واضحة على أنه وهو في ذلك العصر يعرف الالتفات الذي هام به علماء البديع في العصور الحديثة، ويكون بذلك استخرجه من شعر الشعراء، لكنه لم يضع له تعريفا ولم يحدِّده التَّحديد النِّهائي"[3]. والمشهور عند جمهور البلاغيين في تعريف الالتفات أنه "التعبير بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنها بطريق آخر منها"[4]. وهذا المعنى قد عُرِف عند القدامى من أهل اللغة كأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي(-170هـ)، وأبي زكريا يحي بن زياد الفراء (-207هـ) وأبي عبيدة معمر بن المثنى (-210هـ)، فهم يذكرون أن العرب تخاطب الشاهد مخاطبة الغائب، وتخاطب فتخبر عن الغائب والمعنى للشاهد[5].

---

[1] ينظر:علم المعاني والبيان والبديع:د.عبد العزيز عتيق،دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، (د/ط.ت)، ص560، ودراسات في البلاغة: د.محمد بركات حمدي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1/ 1984، ص137.

[2] ينظر: كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر: الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري، تحقيق:علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1986، ص392.

[3] نقلا عن: دراسات في البلاغة: ص137.

[4] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمان جلال الدين القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: د. عبد المنعم محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة:(د.ت)، ج2/ص85.

[5] ينظر: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: محمد بن أبي الخطاب أبو زيد القرشي:تحقيق:علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط1/1967، ص07. ومعاني القرآن: يحي بن زياد الفراء، القاهرة (د.ط)، 1955، ج1/ص 60، ومجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين: القاهرة: (د.ط)، 1954، ج2/ص139.

ثم كانت مرحلة التوضيح والتمثيل والاستشهاد لهذا الأسلوب الذي ذكره القرشي والفرّاء وأبو عبيدة وسمّاه الأصمعي. ويبدو أن هذه التّسمية لم تشتهر في هذه المرحلة، بدليل أنها لم تذكر! فهذا ابن قتيبة أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري (-276هـ) يتحدّث عنه في كتابه (تأويل مشكل القرآن) في باب "مخالفة ظاهر اللفظ معناه" ويستشهد له بقوله- عز وجل- : ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:22]،و بقول النابغة الشاعر[1]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ** أَقْوَتْ و طَالَ عَلَيها سَالِفُ الأَبَدِ

وقول أبي كبير الهذلي:

يَا وَيْحَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةُ خالِدٍ ** وبَيَاضُ وَجْهِكَ لِلتُّرابِ الأَعْفَرِ [2]

وكذلك يفعل أبو العباس المبرّد(-285هـ) في كتابه (الكامل)[3]، ويستشهد بشواهد كثيرة من الشعر منها قول عنترة:

شطَّتْ مزارُ العاشقين فأصْبَحتْ ** عَسِراً عليَّ طِلابُكِ ابنةَ مَخْرَمِ

وقول آخر:

فِدًى لكَ والِدي وسَراةُ قَومِي ** ومالِي إنَّه منهُ أتـــــانِ

ويتحدّث محمد بن جرير الطبري(-310هـ) في مواضع كثيرة من تفسيره عن صرف الكلام من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى أحدها، كالانصراف عن الغيبة في

---

[1] هو النابغة الذبياني. ينظر: ديوان النابغة الذبياني: شرح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1996م: ص09. بينما نسبه أحمد المقري التلمساني إلى أبي بكر الإشبيلي. ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1968، ج4/ص 95.

[2] ينظر:تأويل مشكل القرآن:عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرح:السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، (د.م)، ط1981/3، ص223.

[3] ينظر: الكامل في اللغة والأدب:محمد بن يزيد المبرد، تعليق: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ط)، 2002،ج2/ص332-334.

قول تعالى- (مَالِكِ يومِ الدِّينِ) إلى الخطاب في (إيَّاكَ نَعبُدُ)، ويستشهد له بالانتقال إلى الخطاب في(وبياضِ وجهِكَ) من بيت أبي كبير الهذلي السابق عن الغيبة بالإخبار عن خالد في (كان جدّةُ خالدٍ)؛ ويقول لبيد بن ربيعة وقد رجع إلى مخاطبة نفسه بعد أن أخبر عنها غيبة:

باتَتْ تَشكَّى إلَيَّ النفسُ مُجهَشَةً ** وقَدْ حَمَلْتُكِ سبعًا بَعْدَ سبْعِينَا

ويذكر أن الشواهد من الشعر وكلام العرب في ذلك أكثر من أن تحصى[1]. كما يجعل من الالتفات الانتقال من صيغة إلى أخرى،كالانتقال من صيغة "مفعول" إلى "فعيل" مثلا، وإن لم يسمِّه التفاتا، وذلك كالانصراف عن "ممسوح" إلى" مسيح" في قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ**﴾ [آل عمران:45] [2]، وعن " مسعور" إل "سعير" في قوله:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرا**﴾[النساء: 10] [3].

ويعرض أبو جعفر النحاس(-338هـ) هو الآخر لهذا الأسلوب مبيِّنًا أنه من كلام العرب، ومستشهداً له من القرآن ومن الشِّعر، من غير أن يُسمِّيَه، فيقول مثلا في قوله-تعالى-﴿**إِيَّاكَ نَعبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾: " ثم قال (وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فأعاد (إيّاك) توكيدا، ولم يقل: (ونستعينُ)، كما يقال: المالُ بين زيدٍ وبين عمرو، فتعاد (بين) توكيدا، وقال: (إيَّاكَ) ولم يقل (إيّاهُ)، لأن المعنى: (قل يا محمد: إياكَ نعبدُ). على أن العرب ترجع من الغيبة إلى الخطاب.

---

[1] ينظر: تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن): محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1405هـ، ج1/ص67-68.

[2] ينظر: نفسه:ج3/ص 270.

[3] ينظر: نفسه: ج 4/ص 274.

كما قال الأعشى: وعندهُ الحزْمُ والتّقى وأسَى الصّدْعِ وحملٌ لِمُضلِعِ الأثقالِ[1]. ثم قال: ورجع من الغيبة إلى الخطاب :

ووفاءٌ إذا أَجَرْتَ فما غُرَّ ** تْ حِبالٌ وصَلتها بحبالِ

وقال تعالى:﴿**وَسَقَاهُم رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا**﴾[الإنسان:21]، ثم قال:﴿ **إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً**﴾ [الإنسان:22]. وعكس هذا أن العرب ترجع من الخطاب إلى الغيبة كما قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:22].."[2].

وعن المعنى في الآية الأخيرة قال:"قيل: المعنى: (حتى إذا كنتم في الفلك) ثم حُوِّلت المخاطبة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فصار المعنى: وجرين بهم يا محمد. وقيل: العرب تقيمُ الغائبَ مقامَ الشاهد فتخاطبه مخاطبته، ثم تردُّهُ إلى الغائب"[3].

ويتَبَيَّنُ بذلك أنه وإن سمَّى الأصمعيُّ هذا الأسلوب من قبلُ بالالتفات إلا أن هذه التّسمية لم تشتهر فلم توظّف في التآليف، لكن الاهتمام به بدا واضحا بالتوسّع في الاستشهاد له من القرآن الكريم ومن كلام العرب.

ثم جاءت مرحلة بارزة أخرى هي مرحلة الشّرح والبسط لهذا الأسلوب، بمحاولة وضع تعريف أو حَدٍّ ضابطٍ له، وزيادةِ الاستشهاد له من القرآن الكريم ومن شعر العرب، وبيانِ قيمته البلاغية من خلال آثاره الدلالية والأسلوبية، وبدأت بذلك الدراسة النّقدية لهذا الأسلوب والتي بيَّنَ معالمها ورَسَم حدودها فريقان، كان على رأس الأول عبد الله بن المعتز(– 296هـ)، وعلى رأس الثاني قدامة بن جعفر (–337هـ).

---

[1] كما ورد البيت بلفظ: وعنده البِرُّ والتُّقى وأسَى الشَّقِّ وحملٌ للمعضلات الثِّقالِ. ينظر: جمهرة أشعار العرب: ص176.

[2] معاني القرآن الكريم: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1/ 1409هـ، ج1/ص65.

[3] نفسه: ج3/ص 285.

يذكرُ ابن المعتز الالتفات في كتابه "البديع" عند حديثه عن محاسن الكلام والشعر، ويقول في تعريفه:" هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك"[1]. واستدل لذلك بقوله– تعالى– : ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[يونس:22]، وقوله:﴿وَبَرَزُوا لِلَّه جَمِيعاً﴾ [إبراهيم:21] بعد قوله ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[إبراهيم:19].

و بقول جرير:

مَتَى كَانَ الخيامُ بِذِي طُلُوح   سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيَامُ
أَتَنْسَى يَوْمَ تَصْقُلُ عَارِضَيْها   بِعُودِ بشامةٍ سُقِيَ البَشَامُ[2]

وقوله:

طَرِبَ الحَمَامُ بِذِي الأَرَاكِ فَشَاقَنِي   لاَ زِلْتَ في غَلَلٍ وأَيْكٍ نَاضِرِ[3]

و بقول الطائي:

وأَنْجَدتُمْ مِنْ بَعْدِ إِتْهَامِ دارِكُـــم   فَيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدِ

ويلاحظ أن ابن المعتز قد عرَضَ للالتفات عند حديثه عن فنون البديع، في الوقت الذي يقول:"ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"[4]، فيربطُ بذلك القيمة البلاغية للالتفات بالمعنى الذي يحمله، وهو ما لم يعرض له مَن قبله.

---

[1] كتاب البديع: عبد الله بن المعتز، شرح وتحقيق: أ. عرفان مطرجي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط2001/1، ص73.

[2] ينظر: نفسه: ص73. و(البشامُ) نوع من الشجر، واحده (بشامةٌ). والبيت في الديوان برواية:(أتَنْسَى إذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمَى). ينظر: ديوان جرير: تقديم شرح تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 2004، ص576.

[3] البيت في الديوان برواية: (طَرِبَ الحَمَامُ بِذِي الأَرَاكِ فَهاجني   لاَ زِلْتَ في غَلَلٍ وأَيْكٍ نَاضِرِ).
قال الشارح: الغَلَل: الماء الذي يجري بين الشجر. والمعنى: غنّى الحمام فأثار شجوني، فاهْنأْ ياحمامُ بالماء والشجر. ينظر: ديوان جرير: ص 333.

[4] البديع: ص73.

والمتتبِّع لِمَا كتب ابن المعتز عن الالتفات يجده قد عرّفه وبيّن حدّه، واستشهد له من القرآن الكريم وشعر العرب؛ من غير تعرُّض للفائدة منه ولا لنكته وأغراضه، ولا لصوره وأقسامه، ولا غرو، فهي بدايةٌ لضبط فنٍّ بلاغيّ كان معروفا عند من سبقه استعمالا، وخطوةٌ مهّدتْ لدراسة بلاغية ونقدية قويّة بعده،كشفَتْ عن أسرار هذا الأسلوب، وبيّنَتْ من خلاله قوة وإعجاز الأسلوب القرآني.

ويمكن أن يشار هنا إلى أن في قول ابن المعتز السابق:"ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر" نوع إطلاق، ربّما يفهم منه أن كل انتقال من معنى إلى آخر من الالتفات، فيكون ذريعة لضمّ ما ليس منه إليه، بل وربما كان مستندا لما ذهب إليه بعضٌ ممّن بعدَه، بجعل بعض الأساليب البلاغية الأخرى منه.

ثم إن تعقيبه على تعريفه للالتفات بتلك العبارة يوحي بأن الانتقال من صيغة من الصيغ الثلاث: التكلم أو الغيبة أو الخطاب، إلى واحدة منها، هو الالتفات جزما ويقينا، ويوحي في الوقت ذاته، بأن "الانصراف من معنى إلى آخر" –كما ذكر– ليس أصلا في التعريف، بل قد يكون نوعا منه أو شبيها به؛ أو أنه يريد أن يجعل الالتفات ضربين: أحدهما متعلق بالمباني وهو الأصل، والآخر متعلق بالمعاني، وليس أصلا في الحدّ أو التعريف، فتبقى بذلك هذه العبارة محتملة للتفسيرين.

ويسمّي إسحاق بن وهب (– ق4هـ) الالتفات (الصَّرف) في كتابه (البرهان في وجوه البيان) ويقول: :"وأما الصرف، فإنهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة"[1]. وهو وإن لم يكثر من الشواهد[2] ولم يعرض

---

[1] نقد النثر(البرهان في وجوه البيان):قدامة بن جعفر،تحقيق عبد الحميد العبادي،دار الكتب العلمية، بيروت ،(د.ط)، 1995، ص70.

[2] فقد اقتصر على ثلاثة شواهد: الآية الثانية والعشرون من سورة يونس، وقول أبي كبير الهذلي السابق، إضافة إلى قول الشاعر:

وَتِلْكَ الَّتِي لاَ وَصْلَ إلاَّ وِصَالُهَا ... وَلاَ صَرْمَ إلاَّ مَا صَرَمْتَ يَضِيرُ

لأقسام الالتفات أو صوره ولا لأغراضه، فإنه أضاف جديدا بتسميته الالتفات صرفا وجعل الانتقال من الواحد إلى الجماعة منه، وهي إضافة غير مسبوقة في دراسة هذا الأسلوب.

ويذكر أحمد مطلوب أن ابن شيث القرشي عبد الرحيم بن علي (– 625هـ) سمّاه "الانصراف" في كتابه "معالم الكتابة ومغانم الإصابة" وأنه عرّفه بالقول:"هو أن تبتدئ المخاطبة بهاء الكناية ثم تنصرف إلى المخاطبة بالكاف، وهذا يُحتَمَلُ إذا كان الأمر ممّا تكنّيه مُهِمًّا دون غيره "[1].

واقتصاره في تعريف الالتفات على الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ليس حصرا له في هذه الصورة دون غيرها من الصور– وكذلك فعل "ابن وهب" بجعله في الانتقال بالقول من المخاطب إلى الغائب ومن الواحد إلى الجماعة– وإنما اكتفاء بها لمشابهة الأُخَر لها، ولهذا قال ابن المعتز في تعريفه: "هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك"[2].

والجديد في تعريف ابن شيث القرشي هو إشارته إلى الفائدة من الانصراف عن الغيبة إلى المخاطبة، وهي بيان أهميّة الأمر المنصرف عنه بإنزاله منزلة المخاطَب، وهذه وإن لم تكن فائدة عامّة من الالتفات، إلا أنه بذكرها، قد زاد في توضيح وبيان القيمة البلاغية لهذا الأسلوب، وكأنه يريد أن يشدّ انتباه الدارسين إلى الأغراض البلاغية من وراء ذلك الانصراف، وعدم الاكتفاء بالوقوف عند الحدّ أو التّعريف، والتّمثيل له من القرآن أو الشعر، وهي ولا شكّ خطوة لها أهميّتها البالغة على خطّ تدرّج بحث هذا الأسلوب.

---

[1] ينظر: **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**: د.أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،لبنان، ط2/ 2000، ص174.

[2] البديع: ص73.

وأما الفريق الثاني فقد نظر إلى الالتفات من زاوية أخرى هي المعنى، لا من زاوية الصيغة التي يرد وفقها الكلام، ويتحوّل عنها إلى أخرى منها، ولذلك كان تعريف هؤلاء لهذا الأسلوب مختلفا عن تعريف أولئك. فيعرّفه قدامة بن جعفر (– 337هـ) في كتابه (نقد الشعر) قائلا:"هو أن يكون الشاعر آخذا في معنى، فكأنه يعترضُه إمّا شكٌّ فيه أو ظنٌّ بأنّ رادًّا يردُّ عليه قولَه أو سائلاً يسألُه عن سببه، فيعود راجعًا إلى ما قدّمه فإمّا أن يذكُرَ سببَه أو يحُلَّ الشكَّ فيه"[1]. وهذا عينُه تعريف الاعتراض أو الرجوع[2]. ويصرِّحُ بذلك عند تعليقه على قول المعطِّل الهذلي في بني رهم من هذيل:

تَبِينُ صُلاةُ الحَرْبِ مِنَّا ومِنْهُمُ   إِذَا مَا التَقَيْنَا والمسَالِمُ بَادِنُ

قال:" فقوله(بَادِنُ) رجوع عن المعنى الذي قدّمه حين بيّن أن علامة (صُلاةُ الحَرْبِ) أن المسالم يكون بادنا والمحارب ضامرا"[3] ؛ وعلى قول طرفة :

وَتَكُفُّ عَنْكَ مَخِيْلَةَ الرَّجُلِ   العَرِيضِ مُوضِحَةٌ عنِ العَظْمِ

بِحُسَامِ سَيْفِكَ أو لِسَانِكَ   والكَلِمُ الأَصِيلُ كَأَرْغَبِ الكَلْمِ

قال:" فكأنه لما بلغ (حُسَامِ سَيْفِكَ أو لِسَانِكَ) قدَّرَ أن معترضا يعترضه، فيقول:كيف يكون مجرى السّيف واللسان واحدا؟ فقال: والكَلِمُ الأصيل كأشدِّ الجراح وأكثرِها اتِّساعاً."[4]

---

[1] نقد الشعر: قدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د/ ط.ت)، ص150.

[2] ينظر:معجم المصطلحات البلاغية:ص174–175، والبرهان في علوم القرآن: ج2/ص235، والإتقان في علوم القرآن:ج2/ص201. ،كتاب الصناعتين: ص394. والبديع في البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ،تحقيق: عبد آ.علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1/1987، ص190. ينظر: كتاب الصناعتين: ص395، البديع لابن المعتز: ص74

[3] نقد الشعر: ص150.

[4] نقد الشعر: ص 151.

ويظهَرُ من خلال تعريف قدامة للالتفات وقوله:"ومن نعوت المعاني الالتفات"[1] اهتمامُهُ بالجانب المعنوي فيه، وكأن الحرص على إيصال المعنى من خلال هذا الشّعر يجعل الشّاعر يتخيّل كلَّ ما مِن شأنه أن يمنع أو يحجُب وصولَه إلى المتلقّي، أو يجعله يتساءل عمَّا يُنقِص أو يُقلِّل من استيعابه وفهمه له، فيبذل وسعه في إزالة المانع وكشف الحجاب، والرّد على الاعتراضات والتّساؤلات، بما يَضمَنُ بلوغ المعنى المراد. وهو في هذا الاهتمام بالمعنى كابن المعتز إلا أنه أكثر إيضاحا لمراده منه.

كما يلاحظ أيضا أن قدامة من خلال تعريفه والأمثلة التي أوردها قد أولى العناية بالنفس الإنسانية وراعى أحوالها وأحاديثها، بافتراض وتصور الشاعر لحالها وهي تتلقى شعره. وتعدّ هذه العناية وذلك الاهتمام بالمعنى وأثره في النفس مكتسبا إضافيا أثرى رصيد البحث والدراسة لهذا الأسلوب، وزاد في بروز قوته وقيمته البلاغية والأسلوبية.

وقد اقتصر قدامة في التمثيل لمذهبه على الشعر، ولم يعرض لشواهد من القرآن، على خلاف ابن المعتز وابن وهب ممّن سمّوا الالتفات باسمه، وابن قتيبة والمبرد والنحاس الذين لم يسموه، وربما كان ذلك لأن مجال دراسته في كتابه هذا قد حدَّده بالشعر. ومع اقتصاره في ذكر الأمثلة على الشعر، والتي كانت ستَّة، فقد كان أكثر شرحا وتوضيحا لها بما يخدم المعنى المراد، وقد نوّع في اصطفائه لها من الشعر الفصيح، ولأسماء متميزة، هي: المعطل بن رهم الهذلي، والرماح بن ميادة، وعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وامرؤ القيس، وطرفة وجرير! قال محمد بركات حمدي: "وهذا الاختيار في الأسماء والتنوع في الشواهد يُبرِزُ أثرَ قدامة النقدي في عرضه لموضوع الالتفات"[2].

---

[1] نفسه: ص150.

[2] دراسات في البلاغة: ص135.

ويأتي أبو هلال العسكري (- 395هـ) ليتحدّث عن الالتفات في باب البديع، ويجعله ضربين[1]:

الأول: أن يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدّم ذكره به. واستشهد له بقول الأصمعي في سؤاله عن التفاتات جرير، وأبيات ثلاثة أخرى[2].

الثاني: أن يكون الشاعر آخذا في معنى وكأنه يعترضه شك أو ظنٌّ أنَّ رادّا يردُّ قوله أو سائلا يسأل عن سببه فيعود راجعا إلى ما قدّمه فإمّا أن يؤكّده أو يذكر سببه أو يزيل الشكّ عنه. واستشهد لهذا الضرب بخمسة شواهد شعرية من ستّة استدل بها قدامة على مذهبه في الالتفات[3]. وأما السادس وهو قول امرئ القيس: (يا هل أتاكَ وقد يُحدِثُ ذو الوُدِّ القديمِ مَتَمَّةَ الدَّخلِ) فقد استثناه ولم يذكره: لكنْ آكتفاءً

---

[1] يراجع الضربان وما مثّل به لهما من أمثلة وتوجيهاته لها في: كتاب الصناعتين: ص392-393.

[2] هي: - قول جرير:

طَرِبَ الحَمَامُ بِذِي الأَرَاكِ فَشَاقَنِي   لاَ زِلْتَ في غِلَلٍ وأَيْكٍ نَاضِرِ

- قول حسّان:

إنَّ الَّتِي نَاوَلْتِنِي فَرَدَدتُها قُتِلَتْ   قتِلْتَ فهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ.

- قول القائل:

لَقَدْ قَتَلْتُ بَنِي بَكْرٍ بِرَبِّهِم   حَتَّى بَكَيْتُ ومَا يَبْكِي لَهُمْ أَحَد.

والقائل هو المهلهل بن ربيعة لكن بلفظ: (أَكْثَرْتُ قَتْلَ بَنِي بَكْرٍ بِرَبِّهِم ..).ينظر: العقد الفريد: أحمد بن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د/ط.ت): ج5/ص 655.

[3] فبالإضافة إلى قولي المعطل وطرفة السابقين قول:

-عبد الله بن معاوية:

وأجمِلْ إذا ماكنتَ لا بدَّ مانعًا   وقد يمنعُ الشيءَ الفتى وهو مجمِلُ

-جرير:

معازيلُ في الهيجاءِ ليسُوا بـزادَةٍ   مجاريعُ عند البأسِ والحرُّ يصبِرُ

-الرماح بن ميادة:

فلا صَرمُهُ يبدُو وفي اليأسِ راحةٌ   ولا وُدُّهُ يصفُو لنا فنكارِمُه

بالخمسة في الدلالة على المراد؟ أم لتردُّدٍ في إلحاقه بأحدِ الضربين؟ وهو ما لا يمكن الجزم به، غير أنَّ الأكيد هو أخذه ونقله عن قدامة، وليس في التعريف والأمثلة وحسب، بل وفي التعليق عليها.

وأما الضرب الأول فقد مثّل له بأربعة أبيات، اثنان منهما لجرير، مثّل بهما ابن المعتز لمذهبه في الالتفات، وثالث لحسّان هو قوله : (إنَّ التي ناوَلْتِني فردَدْتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهَاتِها لم تُقْتَلِ) وفيه انتقال من الإخبار عن الخمرة في (التي ناولْتني) إلى مخاطبة من ناولَها إياه في (قُتِلتَ)، والمعبر عنه ليس واحدا في التعبيرين، لكنه ربما فُهِم هذا المعنى من قول ابن المعتز:" ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"[1]، فإن كان كذلك كان هذا التمثيل تفسيرا لقول ابن المعتز، وهو موافق لفهم الأصمعي صاحب التسمية. وأما الرابع، وهو قول القائل: (لقد قتلْتُ بني بكرٍ بربِّهم حتى بَكَيْتُ وما يبكي لَهم أحدُ)، فيبدو أنّ الأوْلَى الاستشهاد به للضرب الثاني، فهو شبيه بقول عبد الله بن معاوية: (وقد يمنعُ الشيءَ الفتى هو مجملُ)، وقول الرماح: (وفي اليأس راحةٌ)، وقول جرير: (والحرُّ يصبرُ)، وقد استشهد بهذه الأقوال للضرب الثاني، ولا يختلف عنها إلا في كونه نفيًا وهي إثباتات، فهو لم يَعُد إلى معنى بعد الظن بأنه سيجاوزه ليجعل من الضرب الأول، بل أخبرَ أنه قتلَ بني بكر حتى بكى، وهو معنىً، ثم أخبر أنه لا يبكي لهم أحد، وهو معنىً ثانٍ، لا عود معه أو بعده إلى الأول، سوى أنه يريد أن يخبر أنه لا أحد يبكيهم غيره، وكأن سائلا يسأله: لماذا بكيتَ وأنت تقتلُهم؟ فأجاب: لأنه لا يبكي لهم أحدٌ، وهو عين المقصود بالضرب الثاني، وإن حمل معنى الاستئناف البياني.

وبإمعان النظر فيما كتب العسكري عن الالتفات يتبيَّنُ أنه يربطه بالمعاني وإن صنّفه ضمن باب البديع، فيوافق بذلك التصنيف قدامة حقيقة وابن المعتز شكلا؛ ويظهر بما لا يخفى على الناظر تأثُّره بهما وإن لم يصرِّح بالنّقل عن قدامة، أو

---

[1] البديع: ص73.

ينشر إلى مذهب ابن المعتز. ويكون بذكره للضّربين وأخذه عن قدامة واقتباسه من ابن المعتز قد تقدّم خطوة في مجال الدراسة النقدية لهذا الأسلوب، وزاد في التركيز على القيمة البلاغية والاهتمام بها، وهو ما يوحي بملامح تواصل في حركة التأليف في هذا الموضوع، بدأت تتجلّى معالمها من زمن العسكري.

وبالإضافة إلى هذه المزية للعسكري يُذكر أنه بإيراده للقولين في تعريف الالتفات في الفصل العشرين من باب البديع، في كتابه "الصناعتين"، ثم بما أعقبه في الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين، بالحديث عن الاعتراض ثم الرّجوع، يفهم أنه فصّل نقل ما عُرِف به الالتفات حتىّ وقته — أي تعريف ابن المعتز وتعريف قدامة — وإفراد الاعتراض بفصل خاص يبرز فيه ما يراه بشأنه ويستشهد له بشواهد من الشّعر غير التي أوردها قدامة في تعريفه للالتفات وأوردها هو في الضرب الثاني من تعريفه للالتفات الذي هو الاعتراض، وكأن الأمر اشتبه عليه فلم يصل إلى تفريق دقيق بين الثلاثة، فاكتفى بإقرار ما قيل فيه، وأفرد الاعتراض والرجوع بفصلين مستقلين.

قال أحمد مطلوب بعد أن ذكر تعريف قدامة :" وهذا هو الاعتراض أو الرجوع، وقد عدّه العسكري النوع الثاني من الالتفات، أما النوع الأول فهو ما ذكره الأصمعي، وبذلك يتضح أن الالتفات لم يكن واضحا عند قدامة والعسكري وضوحه عند المتقدمين"[1]. وكأن الخلط وعدم الوضوح في تعريف الالتفات بدأت مظاهرُه من حين قدامة، أي من حين دخول هذا الأسلوب في الدّراسة البلاغية والنّقدية. والظاهر أن الاهتمام بالمعنى وحده وجعل المزية فيه، بعيدا عن الصياغة اللفظية، في بحث الالتفات، كان سببا في الوقوع في ذلك الالتباس والاشتباه.

وتحدّث أبو بكر الباقلاني(-403هـ) عن الالتفات في كتابه:"إعجاز القرآن"، وعدّه من البديع، ويظهر أنه الأكثر تردّدا في محاولة ضبط حدٍّ له والوقوف على معناه، فاشتبه عليه أمره، ورأى أنْ يجزم بأنه هو الاعتراض والرجوع؛ ثم يعود بعد ذلك

[1] معجم المصطلحات البلاغية: ص175.

فيذكر قول من لا يجعلهما منه. كما يظهر أيضا، من خلال ما جاء به من شواهد لما ذهب إليه، أنه حاول أن يجمع بين آراء من سبقه، كابن المعتز وقدامة والعسكري، إلا أنه لم يصل إلى فصل في تعريف الالتفات، بل زاد الأمر التباسا وعدم وضوح.

والشواهد الشعرية التسعة التي جاء بها[1] هي عند الثلاثة إما في الالتفات أو الاعتراض، ما يدلّ على أخذه عنهم من غير تصريح، ويقوّي القول باشتباه الالتفات بالاعتراض عنده؛ ويجعل على رأس شواهده بيتي جرير[2]، ويعلّق عليهما بالقول: "ومعنى الالتفاتات أنه اعترض في الكلام قوله (سُقِيتِ الغَيْثَ) ولو لم يعترض لم يكن ذلك التفاتا، وكان الكلام منتظما، وكان يقول:(متى كان الخيام بذي طُلُوح أيتها الخيام) فمتى خرج عن الكلام الأول ثم رجع إليه على وجه يلطف كان ذلك التفاتا"[3]. كما استشهد بشواهد خمسة من القرآن الكريم لرأيه في الالتفات[4]، إلا أنه لم يُبيّن محلّ الشاهد منها، ويكون مقارنة بمن سبقه أكثرهم إيرادا للقرآن في هذا الباب. ثم يعود بعد ذلك ليقول: "ومنهم من لا يَعُدُّ الاعتراض والرجوع من هذا الباب، ومنهم من يفرده عنه."[5] أي: منهم من لا يَعدُّ أصلا الاعتراض والرجوع من الالتفات،

---

[1] ينظر: إعجاز القرآن: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3، (د.ت)، ص99-100.

[2] وهما:

أَتَنْسَى إِذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمَى ... بِفَرْعِ بشامةٍ سُقِيَ البَشَامُ

مَتَى كَانَ الخيامُ بِذِي طُلُوح ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيَامُ

[3] إعجاز القرآن: ص99. قال أحمد مطلوب، بعد أن ذكر قوله هذا:"و لذلك قال الحاتمي: وسمّاه قوم الاعتراض.". ينظر:معجم المصطلحات البلاغية: ص175.ولراجع قول الحاتمي في:حلية المحاضرة: محمد بن الحسن الحاتمي، تحقيق: د. أبو جعفر الكتاني، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د.ط)، 1979، ج1/ص 157.

[4] هي: [العنكبوت: 16-24]، [إبراهيم: 19-21]، [يونس:22]، [الأعراف: 175-176] و[المائدة:38-39].

[5] إعجاز القرآن: ص 101.

ومنهم من يفردهما عنه، وربما كانا عنده منه؛ ويستشهد لذلك بسبعة شواهد، صرّح بجعل أربعة منها من الرّجوع[1]، وأما الثلاثة الأخرى[2] فإن جعلها من الاعتراض فهي عند غيره من الرجوع.

ويتبيّنُ بذلك أن الباقلاني قد جعل الالتفات والاعتراض والرجوع أمرا واحدا، ولم يفرِّق بين معاني هذه المصطلحات، وابتعد بذلك عن أقوال سابقيه؛ غير أنه ومن خلال عرضه للآراء ومحاولته الجمع بينها، وإكثاره من الاستدلال لأقواله من القرآن ومن الشعر، قد زاد من حيوية وحركية الدِّراسة النّقدية لهذا الأسلوب.

أمّا ابن رشيق القيرواني(-456هـ) فإن الناظر في كتاب"العمدة في محاسن الشعر وآدابه"، في باب الالتفات، يلحظ تلك الفحوصات النقدية التي تميّز بها.

---

[1] هي: – قول القائل:

بكلٍّ تداوينا فلَمْ يُشفَ ما بِنَا   على أنَّ قُربَ الدّار خيرٌ من البُعدِ

قول الأعشى:

صَرَمتُ ولم أصرِمكم وكصارِمٍ   أخٌ قد طوى كشحاً وأبَّ ليَذهَبَ

قول بشار:

لي حيلَةٌ في مَنْ يَنُمُّـ   ـمُ وليس في الكذّابِ حيلَةٌ
مَن كان يخلُقُ ما يقـو   لُ فحيلَتي فيه قليلـــــةٌ

قول آخر:

وما بي انتصارٌ إن غدا الدَّهرُ ظالماً   عَلَيَّ بلى إن كان من عندِكَ النَّصرُ

[2] وهي: قول زهير:

قِفْ بالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِـــــدَمُ   نَعمْ وغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ .

وجاء الشطر الثاني في الديوان برواية: (بلى وغيّرها الأرْوَاحُ والدِّيَمُ). ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: دار صادر، بيروت، لبنان، (د/ ط.ت)، ص **90**.

وقول الأعرابي :

أَلَيسَ قَلِيلاً نَظْرَةٌ إن نَظَرتُهَـــا   إِلَيكِ وَكَلاً لَيسَ مِنكِ قَلِيلُ.

[illegible] 74، وقول ابن هرمة:

[illegible]

وذلك الذوق الأدبي الرفيع في فهمه للشواهد وتعليقاته عليها. وتتجلى نظرته النقدية من خلال جمعه لأقوال وآراء سابقيه، ابن المعتز وقدامة والعسكري؛ فهو يذكر أول ما يذكر في تعريفه للالتفات قول قدامة ثم قول ابن المعتز، وقول من عدّه تتميما، ثم يورد أنه هو الاستدراك ويمثل له بأمثلة عدة من الشعر[1]. كما تتجلى أيضا من خلال تنويعه للشواهد والأمثلة الشعرية لتلك الآراء والأقوال، بما لم يجمع غيرُه ممّن سبقه، وقد بلغت سبعة عشر شاهدا، منها ما ذكر عند الثلاثة، وهو ما يُعدّ مادة خصبة لإثراء الدراسة البلاغية والنقدية لهذا الأسلوب.

ويظهر من قوله:" لم يَعُدّ ابن المعتز التفاتا إلا ما كان من هذا النوع، وإلا فهو اعتراض كلام في كلام" تعليقا على قول جرير: (طَرِبَ الحَمَامُ..)[2]: أن ما يراه ابن المعتز التفاتا، هو عند غيره التفات واعتراض في آن، فمعناه عنده أخصّ، لذلك لم يره إلا فيما كان من ذلك النوع، أي في الانتقال من الإخبار إلى المخاطبة ومن المخاطبة إلى الإخبار وما يشبه ذلك، وعليه جعل الاعتراض بابا مستقلا. وهو ما صرّح به في أول كلامه عن الالتفات، معلّقا على قول كثيّر: لَوْ أَنَّ البَاخِلِينَ وأَنتِ مِنْهُم رَأَوْكِ تَعَلَّمُوا مِنْكِ المِطَالاَ إذ قال:"فقوله:(وأنتِ منهم) اعتراض كلام في كلام، قال ذلك ابن المعتز، وجعله بابا على حِدَته بعد باب الالتفات، وسائر الناس يجمع بينهما"[3].

وقد استعمل ابن رشيق مفردات وعبارات، وهو يعلّق على بعض الأقوال والمثل التي أوردها، تنبيء عن ذوقه الأدبي وحسّه النقدي، فيقول مثلا:"وقد أحسن ابن المعتز في العبارة عن الالتفات بقوله: هو انصراف المتكلم .."[4] ويقول :"و من مليح ما سمعته قول نصيب:

---

[1] ينظر:العمدة في محاسن الشعر وآدابه: الحسن بن رشيق القيرواني: تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2001/1، ج1/ص380-382.

[2] ينظر: نفسه: ج382/1.

[3] نفسه: ج1/ص380.

[4] ينظر: نفسه: ج1/ص382.

فَكِدْتُ ولَمْ أُخْلَقْ مِنَ الطَّيْرِ إنْ بَدَا سَنَا بَارِقٍ نَحْوَ الحِجَازِ أَطِيرُ

و يُروى :

وَدِدتُ ولَمْ أُخْلَقْ مِنَ الطَّيْرِ أَنَّنِي أَعَارُ جَنَاحَي طَائِرٍ فَأَطِيرُ

فقوله:(وَلَمْ أُخْلَقْ مِنَ الطَّيْرِ) عجب، ولَمَّا سَمِعَتْ التي قيل فيها هذا البيت، تنفَّستْ تنفُّسًا شديدا! فصاح ابن أبي عتيق: أوه، قد-والله- أجَبْتِهِ بأحسن من شعره، والله لو سمِعَكِ لَنَعِقَ وطَارا! فجَعَلَهُ غُرَابًا لِسَوَادِه"[1].

يقول محمد بركات معلِّقا على ذلك: "واستملاح ابن رشيق لهذه الصورة الشعرية التي تبدَّت في أبرز مظاهرها بالالتفات، شهادةٌ قويةٌ لفهم ابن رشيق في ضوء المناسبة التي هي من نتاج المعنى القائم بين الشاعر ومحبوبته، وهذا فهمٌ جديد للالتفات عن ابن رشيق، إذ لا يقصره على المعنى الجزئي الذي يجيء عليه في الأبيات الشعرية، بل لا بدّ لهذا الالتفات الجيد من ربطه بالسياق العام والمناسبة العامة التي تعين على الفهم المتكامل... وخلاصة ذلك أن ابن رشيق يجعل الالتفات وقيمته البلاغية في ضوء المناسبة العامة للنص من ثنايا البيئة النفسية والاجتماعية، وهذا أقصى غاية يمكن أن تلحق فنَّ الالتفات وقيمته في البلاغة العربية"[2].

وتُعدّ هذه النّظرة الشاملة من ابن رشيق في فهم الالتفات، بربطه بالسّياق الذي يجيء فيه، إضافة مهمّة في مجال الدّراسة البلاغية لهذا الأسلوب، إذ ما من شك أن الدّلالة على المعاني لا تتضح إلا بالنظر إلى السياق العام الذي ورد فيه والملابسات المحيطة به.

ومع هذه الفحوصات النقدية والذوق البلاغي، والإضافات التي أضافها ابن رشيق إلى رصيد الدراسة والبحث لهذا الأسلوب، يبدو أنه حاول الجمع بين الآراء للوقوف على حدّ ضابط له، إلا أنه وقع هو الآخر في الالتباس والخلط بينه

---

[1] العمدة : ج1/ص382-383.

[2] دراسات في البلاغة: ص143.

وبين الاعتراض والاستدراك. فهو لا يوافق ابن المعتز على مذهبه وإن استحسنه، كما قد يُفهَم من تعليقه على قول جرير الذي سبقت الإشارة إليه، بل إن مذهبه في الالتفات هو مذهبُ قدامة والعسكري نفسُه، بأن يكون الشّاعر أو المتكلّم في معنى فيعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني، ثم يعود إلى الأول.. وهو الاعتراض؛ ويقوّي ذلك:

1- افتتاحه الحديث عن الالتفات بذكر تعريف قدامة له، واستدلاله بقول كثيِّر السابق، ثم تعقيبه عليه بقوله:"(وأنتِ منهم) اعتراض كلام في كلام، قاله ابن المعتز، وجعله بابًا على حدته بعد باب الالتفات، وسائر الناس يجمع بينهما"[1]، فهو لا يوافق ابن المعتز في فصله بين الاعتراض والالتفات وجعل كل منهما بابا على حدته، بل يؤكّد أنّ سائر الناس يجعلهما مصطلحين لمعنى واحد. وقد استدل ابن المعتز بقول كثير في باب الاعتراض[2].

2- أن ما استشهد به من شواهد قد وَرَد بعضٌ منها عند ابن المعتز أو العسكري في باب الاعتراض[3]. يقول عبد المنعم خفاجي: "والالتفات هو الاعتراض عند قوم منهم صاحب العمدة، ولذلك ذكر ابن رشيق في عمدته بعض مثُلٍ للالتفات ذكرَها ابن المعتز في باب الاعتراض، كما نقل ابن رشيق مثُلا للالتفات ذكرها ابن المعتز في باب الالتفات"[4].

3- يضاف إلى ذلك أنه يرى الالتفات أدخل في معنى التّتميم وأولى به، فيقول:"وقد عدّه-أي الالتفات الذي فسّره بالاعتراض- جماعة من الناس تتميما، والالتفات أشكل وأولى بمعناه"[5].

---

[1] العمدة : ج1/ص380، ينظر في شأن الاعتراض: البديع: ص 73-74، 108.

[2] ينظر: البديع: ص108، واستدل به أيضا العسكري في باب الاعتراض. ينظر: كتاب الصناعتين: ص394

[3] ينظر: المصدران نفساهما : ص108، ص394.

[4] وذلك في تعليقه على كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: ج2/ص85.

[5] العمدة: ج1/ص381.و ينظر في شأن التتميم ج1/ص385-386.

4- كما ذكر مُستدِلا للالتفات قول أبي عطاء السندي يرثي يزيد بن هبيرة :

وإِنَّكَ لَمْ تَبْعُدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ بَلَى كُلُّ مَنْ تَحتَ التُّرَاب بَعِيدُ

وقال: "و هذا هو الاستدراك"[1] ممّا ينبئ عن أن ما قال عنه بأنه استدراك، وحكاه قدامة عن بعض الناس، هو الرجوع عند غيره.

ويتبيّن بذلك أن ابن رشيق يفسّر الالتفات بالاعتراض، ويجعل الرجوع أو الاستدراك منه، ويقوّي ذلك عدم إفراده لهما بالدّراسة والبحث، فيكون كالباقلاني حاول الجمع بين الأقوال والآراء فوقع في الخلط، بل قد زاد عليه بجعله الالتفات تتميما.

وتحدّث الخطيب التبريزي(- 502ه) عن الالتفات في فصل مستقل في كتابه"الوافي" وعرّفه بتعريف الاعتراض، في حين أفرد الاستدراك والرجوع بفصل آخر، وقال:"وقيل الالتفات:أن يكون الشاعر في كلام فيعدل عنه إلى غيره، قبل أن يتمّ الأول، ثم يعود إليه فيتمّه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة في الأول وزيادة حسنة"[2].

وهكذا فإن هذه المرحلة قد تميزت بعدم الدّقة في ضبط الالتفات، والخلط بينه وبين غيره من المصطلحات البلاغية، بدءًا بقدامة بن جعفر، وأنه كلّما ارتبط فهم هذا الأسلوب بالمعنى وتُعُمّق في دراسته النقدية، بعيدا عن المعنى الأول والمقصود الأصلي من التسمية، كان الالتباس والاشتباه! غير أنّها لم تَخلُ من موفّق إلى الفهم الأول كأبي منصور الثعالبي (-429ه) في كتابه (فقه اللغة وسر العربية)، إذ أفرد الالتفات بالدراسة في فصل خاص من قسم (سرّ العربية) وقال عنه:" هو أن تَذكُرَ

---

[1] ينظر: العمدة: ج1/ص382. وانظر ما مثّل له، بالإضافة إلى قول أبي عطاء، بأمثلة أخرى منها:
قول بشار : نُبِّئْتُ فَاضِحَ قَوْمِهِ يَغْتَابُنِي عِنْدَ الأَمِيرِ وَمَلَ عَلَيَّ أَمِيرُ
ينظر نفسه: ج1/ص 382، 383. وهي أمثلة على الرجوع. ينظر: البديع: ص74، كتاب الصناعتين: ص395.

[2] نقلا عن: معجم المصطلحات البلاغية، ص175. ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1992، ج2/ص 1361.

الشَّيءَ وتُتِمَّ معنى الكلام به ثم تعود لذكره كأنكَ تلتفتُ إليه"[1]. فهو وإن تناوله من جهة المعنى إلا أنه، ومن خلال ما مثّل به وتعليقه على واحد من الأمثلة، يُفهِمُ أنه يتّجه في فهمه للالتفات وجهة ابن المعتز ولا يخرج عن فهم الأصمعي له، فيقول بعد أن ذكر قول أبي الشغب:

فَارَقْتُ شَغْباً وقَدْ قُوِّسْتُ مِنْ كِبَرٍ لَبِئْسَتِ الخَلَّتَانِ النُّكْلُ والكِبَرُ

"فذَكَرَ مصيبَتَهُ بابنه مع تقوُّسِه من الكبر ثم التفت إلى معنى كلامه فقال: لَبِئْسَتِ الخَلَّتَانِ"[2]. وهو في هذا التوجيه يسلك مسلك الأصمعي في توجيهه لقول جرير إذ قال: " أما تراه مقبلا على شعره إذ التفت إلى البشام فدعا له". وقد استدل الثعالبي ببيت جرير نفسه لكن برواية:(أَتَذْكُرُ يَوْمَ تَصْقُلُ عَارِضَيْهَا) في شطره الأول، كما استشهد بقوله تعالى: ﴿**وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّه كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى**﴾[طه:61]، وقال: "فنهى عن الافتراء، ثم وعد عليه فقال:﴿ **وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى**﴾"[3].

والثعالبي وإن لم يُطِل بحثه للالتفات ولم يُكثِر من الشواهد إلا أنه كان الأقربَ والأوفقَ إلى الفهم الأول لهذا المصطلح من جهة المعنى، وقد أحسنَ اختيارَ الشواهد، فكان بذلك مُقْتَفِيًا أثر ابن المعتز، مُدرِكاً مُرادَ الأصمعي من التّسمية.

هذا وكان قد عقدَ قبل ذلك فصلا في القسم نفسه في الرجوع من المخاطبة إلى الكناية، ومن الكناية إلى المخاطبة، وقال: العرب تفعلُ ذلك، واستشهد بقول النابغة:

يَا دارَ ميَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطَالَ عليها سَالِفُ الأَمَدِ

---

[1] فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق وترتيب وفهرسة: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د/م.ط.ت)، ص 387.

[2] نفسه: ص387.

[3] ينظر: نفسه: ص387.

وقال:"فقال: (يادارَ مية) ثم قال: (أقوتْ)"[1]. كما استشهد بقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:22]، وبقوله:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقال: "فرجع من الكناية إلى المخاطبة،كما رجع في الآية المتقدمة من المخاطبة إلى الكناية"[2].

وبعد مرحلة الاضطراب في فهم مصطلح الالتفات، والتي دامت قرنين من الزمان، جاءت مرحلة أخرى اتجهت الكتابة فيها نحو الدقة والتميُّز في فهم هذا الأسلوب، والرجوع به إلى المعنى الأول الذي عرف به، بعيدا عن الالتباس والخلط بين المفاهيم والمصطلحات، وكان على رأس من حمل لواء هذا التصحيح أعلام في البلاغة، لم يكن لهم الفضل في الرجوع بالالتفات إلى معناه الأصلي وحسب، بل وفي استقرار البلاغة عموما، منهم الزمخشري والرازي والسكاكي وابن الأثير.

بَيَّن الزمخشري أبو القاسم محمود (–538هـ) مفهوم الالتفات عند تفسيره لقوله– تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال:"فإن قالَ: لِمَ عُدِل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلتُ: هذا يسمّى الالتفات في علم البيان، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم،كقوله– تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ وقوله: ﴿وَاللَّه الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاه..﴾ وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات[3]..وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرّفهم فيه، ولأن الكلام إذا نُقِل من أسلوب إلى

---

[1] نفسه: ص327

[2] نفسه: ص327.

[3] يقصد في ابياته:
تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ... ونَامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ
وبَاتَ وبَاتَتْ لَه لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ
وذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد وقد تختصُّ مواقعُه بفوائد"[1].

ويعلّق الجرجاني على ذلك قائلا: "لما كان السؤال عن فائدة العدول مشتملا على نوع استبعاد واستنكار له لمخالفة مقتضى الظاهر الذي تتسارع الطباع إلى قبوله وتتباعد عما يخالفه، أزال الاستبعاد أوّلا بأنه فنٌّ من فنون البلاغة مشهورٌ فيما بين علماء البيان، له اسم مخصوص وأنواع كثيرة وأمثلة غير محصورة.."[2].

وكأنه يُلمّسُ من كلام الزمخشري وتعليق الجرجاني عليه، أنه يهدف إلى القول بأن أهل البلاغة والبيان قد تحدّثوا كثيرا عن هذا الأسلوب الذي عُرِف واشتهر بينهم، ويريدُ الفصلَ في المسألة والحدَّ من الاختلاف حوله، فاختار المذهب المشهور وأعرض عما يخالفه، وقوّاه بأسلوب الإقرار والتأكيد بقوله: "هذا يسمّى الالتفات في علم البيان". وظاهر كلامه أن الالتفات عنده في مطلق الانتقال من إحدى الصيغ: الغيبة أو الخطاب أو التكلم، إلى واحدة منها، من غير اشتراط لسبق التعبير عن المعنى المنتقل إليه، يُؤيِّدُ ذلك قوله بثلاث التفاتات في أبيات امرئ القيس[3].

ولم يكتَفِ الزمخشري ببيان المفهوم والنوع والمثال للالتفات فحسب، بل وحدّد أيضا الفائدة منه، وبيّن أنها عامة وخاصة[4]. فهو ردٌّ موجزٌ ومركّزٌ عمّا يتساءل عنه

---

[1] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د/ط.ت)، ج 1 /ص62-64.

[2] نفسه: ج 1 /ص 62.

[3] من التكلم إلى الخطاب في البيت الأول، فقال (ليلك) ولم يقل (ليلي) وهو الأصل، والثاني من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في البيت الثاني، ثم من الغيبة إلى التكلم في الثالث. وهذا التوجيه هو أحد التوجيهات التي وجّه به قوله، وهو اختيار السكاكي بعده.

[4] تحدث عن ذلك أيضا عند تفسيره لقوله قوله – تعالى–:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ..﴾ [البقرة: 21]. ينظر: الكشاف: ج1/ص 223–224. ولم يعرض الزمخشري للأنواع الستة للالتفات واكتفى بالتصريح بثلاثة منها والإشارة إلى رابع، وربما كان اكتفاؤه بها لاشتهارها.كما ذكر ذلك الشريف الجرجاني. ينظر: حاشية السيد

القارئ والملاحظ لذلك التغيّر في مجرى الكلام من صيغة إلى أخرى، بيّنَ فيه أصول هذا الفنّ؛ وهو ما يشهَدُ للرّجل بقدره وفضله في هذا الجانب.

والمتتبّعُ بإمعان لتدرج هذا الأسلوب عند علماء البلاغة ومسالكهم وطرائقهم فيه، وذلك الخلط واللبس الذي وقع فيه بعضهم، يحسّ وكأن الوسط البلاغي كان في حاجة إلى من يغيثه ويأخذ بيده إلى الفصل في ذلك الاختلاف، فكان الزمخشري من الأوائل الذين وُفِّقُوا إليه[1].

وتحدّث الفخر الرّازي (-606هـ) عن الالتفات في كتابه:" نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، ونقل في مفهومه تعريفين: **الأول**: هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو على العكس، ومثّل له بقوله تعالى:﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة:05]، وقوله: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ**﴾ [يونس:22]. والثاني: هو تعقيب الكلام بجملة تامّة ملاقية إيّاه في المعنى ليكون تتميما له في المعنى على جهة المثل أو غيره، ومثّل له بقوله تعالى:﴿ **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**﴾ [الإسراء:81]، وقوله: ﴿**ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ**﴾ [التوبة:127][2].

والظاهر من إيراده لصيغة (قيل) في إثباته للتعريفين أنه بعد أن نظر في هذا الأسلوب وما كُتِب بشأنه رأى أن لا يُثبِت من بين التعريفات إلاّ هذين، وتقديمه للأول يجعله هو الرّاجح عنده أو المعتمد، بينما قد

الشريف علي بن محمد الجرجاني على الكشاف: علي بن محمد الجرجاني، مطبوع على حاشية الكشاف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د/ط.ت)، ج1/ص 63.

[1] ربط د.أحمد مطلوب الدّقة في بيان الالتفات في هذه المرحلة ببدء استقرار البلاغة عموما.ينظر:معجم المصطلحات البلاغية:ص 175.

[2] ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق وتقديم: د. إبراهيم السامرائي، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر، عمان، الأردن، (د.ط)، 1985، ص146-147.

يفيد تأخيره للثاني مرجوحيته، ويشهد لهذا الاختيار أو الترجيح تفسيره[1].

والذي يلفت الانتباه فيما كتب الرّازي عن الالتفات- وإن ذكر نوعين فقط من أنواعه ومثّل لهما- تركيزُه وحرصُه على ربط هذا الأسلوب بالنظم، الذي بحثه وأسّس له عبد القاهر الجرجاني(-471هـ)، ورجع إليه في كتابه هذا. فقد بحثه ضمن ثلاثة وعشرين وجها أو أسلوبا في القسم الثاني من أقسام النظم، وقال: "وأما القسم الثاني وهو الذي تكون الجمل المذكورة متعلّقا بعضُها بالبعض، وهناك تظهر قوة الطبع وجودة القريحة واستقامة الذهن، وكلما كانت أجزاء الكلام أقوى ارتباطا وأشدّ التحاما كان أدخل في الفصاحة... ثم ليس لهذا الباب قانون يحفظ، فإنه يجيء على وجوه شتى، ونحن نشير هنا إلى بعض الوجوه المعتبرة..."[2]. ولعلّها خدمة جليلة منه في مجال الدراسات البلاغية في القرآن عموما، ساند ودعّم بها ما أبدع عبد القاهر الجرجاني فيه قبله في مجال النظم، وخطوة عظيمة على خطّ سير الدراسة لأسلوب الالتفات خصوصا؛ ولئن كان الزمخشري قد أطّرَ وبيّن هيكل وأصول هذا الفن— وقد أسهم غيرُه قبله في ذلك— فإن الرّازي قد كشف الحجاب عن الرّوح التي تعمُر ذلك الهيكل، وهي النظم والإعجاز في الكلام! فيظهرُ بذلك التّكاملُ بين علماء وأرباب هذا الشأن في الدّراسات البلاغية والنقدية.

ويذكر أبو يعقوب السكاكي (626هـ) الالتفات في موضعين من كتابه"مفتاح العلوم"،الأول عندما عرض لعلم المعاني[3]، والثاني عند آخر حديثه عن المحسنات

---

[1] كل المواضع التي تمّ الرجوع إليها وقال فيها بالالتفات في تفسيره، هو فيها من قبيل الالتفات في الضمائر. وقد نقل د.أحمد مطلوب التعريف الأول فقط وقال:" وقد عرّفه الرّازي بقوله: إنه العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو على العكس.".ينظر: معجم المصطلحات البلاغية : ص 175.

[2] نهاية الإيجاز: ص145.

[3] ينظر:مفتاح العلوم،يوسف بن محمد السكاكي، تحقيق:د.عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1/2000، ص296.

المعنوية في علم البيان[1]، ما يدلّ على أنه يجعله من علم المعاني تارة ومن علم البديع أخرى، وإن لم يسمّه بالبديع[2].

وقال في الموضع الأول:" واعلم أن هذا النوع، أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص المسند إليه فحسب، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويُسمَّى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني." فهو في هذا الموضع يجعل الالتفات من علم المعاني ويوافق فيه ابن المعتز.

وتفرُّدُ السكاكي فيما استشهد به من أشعار للالتفات بما لم يذكر سابقوه- اللهم إلا أبيات امرئ القيس- يُنبِئُ عن ذوقه الأدبي الرفيع وحسّه الإبداعي المتميز[3]. كما أن معالجته للشاهد القرآني ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:05] وهو يبيّن الالتفات فيه والغرض منه لهو بحق إبداع آخر، فهو يتدرّج في الوصول إلى فهم السِّرّ من الالتفات في الآية في ضوء النظم وسياق السورة، ويُصوِّرُ الحالة النفسية والشعورية للعبد، ليجد نفسه ينتقل ذاتيا من الحكاية إلى الخطاب، وقد وصل إلى مرحلة من التفاعل النفسي جعلته يستحضر الصورة وكأنها مشهودة أمامه فخاطب ربّه. وكأنه بذلك يؤكد على ضرورة فهم الغرض من الالتفات في ضوء السياق والنظم الذي يجيء فيه.

ويوضح السكاكي بالمثال ما لهذا الأسلوب من قوة تأثير في النفس وفي واقع الناس، بما يبيِّن قوة حسّه الإبداعي وشمول نظرته في فهم هذا الأسلوب. يقول بعد أن ذكر أن العرب يستكثرون منه:"أليس قرى الأضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف دأبهم وهجيراهم؟ لا مرقت أيدي الأدوار لهم أديما، ولا أباحت لهم حريما، أفتراهم يحسنون قرى الأشباح، فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم، ولا يحسنون

---

[1] ينظر: نفسه: ص539.

[2] ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: ص175، ودراسات في البلاغة: ص143-144.

[3] تراجع هذه الشواهد في: مفتاح العلوم: ص297-299.

قرى الأرواح، فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد؟ فإن الكلام المفيد عند الإنسان، لكن بالمعنى لا بالصورة: أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها"[1]. يقول محمد بركات حمدي معلقا على هذا القول:"حتى يكون الالتفات مفيدا مؤثراً شائقا للنفس ضمن الأساليب، حاملا المعاني السليمة، يربطه بالناحية النفسية وأثرها في بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس، ولذا يوردُ السكاكيُّ مثلاً من الواقع الاجتماعي عند العرب، مصوِّرا بقرى الضيف، ليقرب للقارئ معنى الالتفات وقيمته في البلاغة العربية... ولهذا لو كان الالتفات بالصورة-أي بالشكل- خلوا من المعنى لكان تأثيره أقلّ، أما إذا كان الالتفات حاملاً معنىً في طيِّ أسلوب متوائم الأجزاء فهو أشهى غذاءً للروح وأطيبَ قرى للنفس"[2].

وقد نجح السكاكي أيما نجاح في إبراز أهمية هذا الأسلوب بحسن التصوير وهو يبرز الغرض من الالتفات في الشاهد القرآني الذي استشهد به، ويربطه بالصورة الواقعية من حياة الناس، حتى إنه ليُحَسُّ بقوةِ اختراقٍ عجيبةٍ يصلُ بها إلى أعماق النّفس، ويغمر بها القلب، فيتحوّل هذا التأثرُ إلى حركة حيّة وسلوك واقعي! فتُلْمَس بذلك قوّةُ هذا الأسلوب في التأثير! وهو ما يشهد للرجل بتميّزه الإبداعي وشمول نظرته في فهم هذا اللون من الكلام![3].

وتبقى أبرز إضافة من السكاكي في فهمه للالتفات، هي في إطلاقه له على كل انتقال من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى واحد منها، من غير ضبط أو تقييد بسبق التعبير، كما يتضح من أمثلته وشواهده وبيانه لمواضع الالتفات فيها، فيجزم مثلا بالقول بالالتفات من التكلم إلى الخطاب في البيت الأول من أبيات امرئ القيس السابقة (تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ)، وأنه ما دام الأصل

---

[1] نفسه: ص296.

[2] دراسات في البلاغة: ص145.

[3] ينظر: مفتاح العلوم: ص299-300.

الظاهر أن يقول (تطَاوَلَ لَيْلِي) وعدل عنه إلى (لَيْلُكَ) فهو التفات، بخلاف الزمخشري الذي فُهِم عنه ذلك من غير تصريح منه.

ويكون أبو يعقوب بهذه الإضافات قد أسهم إلى جانب الزمخشري والرازي في إعادة المياه إلى مجراها والسفينة إلى مرساها، بردِّ الالتفات إلى معناه الأول الذي عرّفه به ابن المعتز، وخدم الدراسة البلاغية لهذا الأسلوب، فزادته قوة وأضفت عليه رونقا وجمالا، من خلال ربط المعنى بالنظم والسياق، وأثر ذلك في النفس وواقع الحياة، والإشارة إلى الأسرار واللطائف التي تتنوع بتنوع المواقع[1].

وأمّا ابن الأثير ضياء الدين (-637هـ) فقد تحدّث عن الالتفات في كتابه:"المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" ضمن القسم الخاص بالصناعة المعنوية، وبيّن قيمته البلاغية فقال:" وهذا النوع وما يليه هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن، وإليها تستند البلاغة وعنها يعنعن"[2]، ونقل تسميته بشجاعة العربية، واختصاص اللغة العربية به، وقال:" وإنما سُمِّي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيع غيره، ويتورد ما لا يتورد سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات"[3]. وقد

---

[1] قد أشار الزمخشري قبله إلى هذا التنوع، لكن بعبارة موجزة، زادها السكاكي بسطا وتوضيحا.

[2] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: د.أحمد الحوفي، د.بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر،القاهرة:ط1/ 1960، ج2/ص170.

[3] نفسه: ج2/ص170-171 ". وينظر: من أسرار البلاغة في القرآن: د.محمود السيد شيخون، دورية سلسلة مكتبة المسلم العصرية، رقم:86، المؤسسة العربية الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة،(د/ط.ت)،ص07. ويراجع هذا المعنى في: كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز: يحي بن حمزة بن علي العلوي، مراجعة: محمد بن عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1995، ص265. وقد عَدَّ محمد بركات هذا الزّعم باختصاص اللغة العربية به مبالغة وردّه، إلا أن يكون قصده الالتفات في القرآن، فإنه لا يضاهيه أي كلام وإن كان عربيا. ينظر: دراسات في البلاغة: ص146-147.

رأى البعض أن ابن الأثير كان أكثر الناس منهجية ودقّة-حتى وقته- في دراسة هذا الأسلوب، وأنه خير من توسّع في ذلك[1].

ويعرّف ضياء الدين الالتفات تعريفا لغويا، بأنه مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يقبل تارة بوجهه كذا وتارة كذا[2]. ولم يذكر من قبله هذا، ثم يربطه بالتعريف البلاغي فيقول: "وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه ينتقل فيه من صيغة إلى صيغة، كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى مستقبل أو من مستقبل إلى ماض، أو غير ذلك مما يأتي ذكره مفصلا"[3] فيكون بهذا الربط قد أضاف جديدا إلى دراسة هذا الأسلوب، ونبّه إلى الاعتناء بالمصطلح من جهة اللغة عند الدراسة البلاغية؛ إضافة إلى أنه وإن عرّف الالتفات بتعريف ابن المعتز ومن وافقه، فقد توسّع فيه بجعل الانتقال من فعل إلى آخر غيره في الزمان منه، وكذلك ما نزل منزلة الفعل كالإخبار باسم المفعول عن المستقبل، وهو ما لم يسبق إليه، وقد يفتح بابا لأن يدخل كل انتقال في الصياغة اللفظية من واحدة إلى أخرى، ضمن هذا الأسلوب، بل وربما فهم هذا من قوله :"..أن العدول من صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية"[4].

ويجعل ابن الأثير الالتفات ثلاثة أقسام: الأول في الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة (ويُدخِل التكلم في الخطاب)، والثاني في الرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، ومن الفعل الماضي إلى فعل الأمر، والثالث في

---

[1] ينظر: علم المعاني والبيان والبديع : ص 564، ومعجم المصطلحات البلاغية: ص 177، ودراسات في البلاغة : ص 146.

[2] ينظر: المثل السائر: ج2/ص170.

[3] نفسه: ج2/ص171.

[4] ينظر: نفسه: ج2/ص184، وقد تكرر هذا الإطلاق في غير هذا الموضع. ينظر:ج2/ص175، 183.

الإخبار بالماضي عن المستقبل، وعن المستقبل بالماضي، ويجعل الإخبار عن المستقبل باسم المفعول مما يجري مجرى الإخبار بالماضي عن المستقبل، فيكون حاصل مجموع الأقسام أحد عشر قسما أو نوعا: ستة منها متعلقة بالانتقال من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى أحدها، وأربعة متعلقة بالانتقال من فعل إلى آخر، والأخيرة متعلقة بالإخبار باسم المفعول عن المستقبل[1]. ويضيف قسما أو نوعا آخر في كتابه"الجامع الكبير" أسماه "عكس الظاهر"، ومفاده أن العرب قد توسّعوا في كلامهم وتجوّزوا إلى غاية، فيذكرون كلاما يدل ظاهره على معنى وهم يريدون به معنى آخر عكسه وخلافه، ومثّل له بقول علي-رضي الله عنه- في وصف مجلس رسول الله-صلى الله عليه وسلم-:« أَنَّهُ لَا تُنْأى فَلَتَاتُه» أي لا تُذَاع، فظاهر ذلك أن ثمة فلتات غير أنها لا تذاع، وليس المراد كذلك، بل المراد أنه لم يكن فلتاتٌ أصلا فتذاع، وهذا مثل قول الشاعر:"لا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر" أي ليس بها ضبٌّ فينجحر[2].

ويجعل ابن الأثير-هو الآخر- قيمة الالتفات في المعنى الذي قصد منه، والذي لا يفهم إلا في ضمن النظم والسياق الذي ورد فيه[3]. وهو إذ يربطه بالمعنى لا يجعله في العدول عن كل معنى إلى آخر، وإنما يحصره في الألفاظ، من صيغة تكلم أو خطاب أو غيبة إلى أخرى، أو من فعل إلى آخر غيره في الزمان. يقول عبد العزيز عتيق ممهّدا لكلام ابن الأثير:"يستهلُّ ابن الأثير كلامه عن هذا الفن من فنون البديع

---

[1] يراجع نفسه: ج2/ص 171-188.

[2] ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق: د.مصطفى جواد، ود.جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي،1956 (د/ط)، ص 105-106. وقولُ علي-رضي الله عنه- جزءٌ من حديث طويل مروي عن الحسن بن علي عن خاله هند بن أبي هالة، لكن بلفظ:«لا تُنْثَى فَلَتَاتُه». ينظر: مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي،دار الريان للتراث-دار الكتاب العربي،القاهرة-بيروت،(د.ط)،1407هـ: ج8/ص275، غريب الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د.عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،ط1/1397هـ: ج1/ص506.

[3] ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ج2/ص184.

المعنوي ببيان حقيقته فيقول.."[1]، فكأنه فهم المعنى ذاته الذي أشير إليه فحاول أن يربط بين ذلك العدول أو الانتقال في الصياغة اللفظية والمعنى، فجمع بين الحُسن اللفظي والحُسن المعنوي في الالتفات بوصف (البديع المعنوي)، إذ لا يمكن بحالٍ فهمُ الأسلوب بعيدا عن المعنى، وهو ما ذكره ابن المعتز، وما يُستَوْحَى من قول الأصمعي.

وتبدو النّزعةُ الإبداعية عنده جليّةً فيما كتب عن الالتفات، ليس في توسّعه في تعريفه وحسب، بل وفي حديثه عن الفائدة منه وردوده على الزمخشري في ذلك، وفي إكثاره من الشاهد القرآني واقتصاره على شاهدين من الشعر، الأول لأبي تمام والثاني للمتنبي، لم يذكرهما غيره في هذا الباب[2].

وتبقى بذلك هذه المرحلة التي كان الزّمخشري والرّازي والسّكّاكي وابن الأثير أبرزَ أعلامِها مرحلة استقرار لمفهوم الالتفات، وإن أطلق السّكّاكي فلم يقيده بسبق التعبير، أو زاد ابن الأثير بالتوسّع فيه[3].

وأمّا ما بعد ابن الأثير فمرحلة أخرى تلَتْ مرحلة الاستقرار، من الناس فيها من اختار في فهم الالتفات مذهبا من المذاهب السابقة، ومنهم من اكتفى بعرض الأقوال أو بعضها من غير ترجيح، ومنهم من توسّع بإطلاقه على كل انتقال من معنى إلى معنى أو من صيغة إلى صيغة أو من أسلوب إلى آخر.

فهذا ابن أبي الأصبع المصري(-654هـ) يذكر في تعريف الالتفات قولي قدامة وابن المعتز، وقولا ثالثا هو:"أن يكون المتكلم آخذا في معنى فيمرّ فيه إلى أن يفرغ من التّعبير على وجه ما، فيعرض له أنه متى اقتصر على هذا المقدار كان معناه

---

[1] علم المعاني والبيان والبديع: ص564.

[2] تراجع الأبيات والتعليق عليها في: المثل السائر: ج2/ص178-181.

[3] بل وإن اعتبره ابن الجوزي (-597هـ) خطاب تلوين، وجعله أوجها ثلاثة: أحدها: أن يخاطب ثم يخبر، الثاني: أن يخبر ثم يخاطب، الثالث: أن يخاطب عينا ثم يصرف الخطاب إلى الغير. تراجع هذه الأوجه، وما استشهد به لها في: كتاب المدهش: جمال الدين بن علي الجوزي، تحقيق: د. مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/1985، ج 1/ص 15-16.

مدخولاً من وجه غير الوجه الذي بنى معناه عليه، فيلتفت إلى الكلام فيزيد فيه ما يخلّص معناه من ذلك الدخل"[1]. وهو عينه تعريف الاستدراك أو الرجوع عند آخرين[2]، كما عرّف بالتعريف نفسه الاحتراس والانفصال[3].

ويَنقلُ الزركشي(-794هـ) في كتابه "البرهان في علوم القرآن" قول الجمهور(مذهب ابن المعتز) وقول السكاكي المخالف لهم في الشرط (أي اشتراط سبق التعبير عن المعنى المنتقل إليه)،كما ينقل قول قدامة، ثم يقول:"هو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطرية واستدرارا للسامع وتجديدا لنشاطه"[4]. وظاهر هذا التعريف الإطلاق، ليشمل كل انتقال من أسلوب إلى آخر، لكنّه يقيّده بمذهب الجمهور حينما أعقبه في الموضع نفسه بقول حازم القرطاجني من أن الاستمرار على ضمير متكلم أو ضمير مخاطب لا يستطاب، وإنما يحسن الانتقال من بعضها إلى بعض[5]. ويذكر في موضع آخر، أن أهل المعاني تسمّي خطاب التلوين التفاتا[6]. وقال عن الاعتراض: "وسمّاه قدامة التفاتا"[7]. ويوردُ ابن حجة تقي الدين الحموي(-837هـ) في كتابه"خزانة الأدب" تعريفي ابن المعتز وقدامة للالتفات[8]، ويذكر في باب "

---

[1] ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: عبد العظيم بن عبد الواحد بن أبي الأصبع المصري، تقديم وتحقيق: د. محمد حفني شرف، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1963، ص123.

[2] ينظر: العمدة لابن رشيق: ج2/ص 382، والبديع لابن المعتز: ص74، وكتاب الصناعتين : ص395.

[3] ينظر: تحرير التحبير: ص 245،609.

[4] البرهان في علوم القرآن: ج3/ص314.

[5] يراجع القول في: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم بن محمد أبو الحسن القارطجني، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3/ 1986، ص348.

[6] ينظر : البرهان في علوم القرآن :ج2/ص246.

[7] نفسه:ج3/ص 56.

[8] ينظر:خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة تقي الدين الحموي، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1/1987،ج1/ص134

الاعتراض" أن قدامة سمّاه التفاتا، وقال عنه أنه قريب من الالتفات[1]. وجمع ابن قيم الجوزية (-751هـ) الأقوال في الالتفات في ثلاثة، الأول: قول ابن الأثير. والثاني: "أن يعقّب الكلام عند انقطاعه بجملة ملاقية إياه في المعنى ليكون تتميما له على جهة المثل والدعاء أو غيرها"، وهو في معنى الاعتراض الذي فسّر به قدامة الالتفات[2]. وأما الثالث فهو مذهب قدامة نفسه[3]. وتبع الخطيب القزويني (739هـ) السّكّاكي في تعريفه للالتفات، وأورد تعريف الجمهور[4]. يقول أحمد مطلوب:"ليس في كتب البلاغة أوسع ممّا ذكر ابن الأثير، وإن كان القزويني رجع إلى السّكّاكي وأدخل الالتفات في علم المعاني، وتبعه شُرّاح تلخيصه كالسّبكي والتفتازاني والسّيوطي والإسفرايني والمغربي، وأما الذين لم يتبعوا السكاكي فقد بحثوه في باب مستقل وإن لم يخرجوا عن الاتّجاه العام الذي ساد قبلهم"[5].

ومِن الذين نقلوا مذهب الجمهور في فهم الالتفات صفيُّ الدِّين الحلّيُّ(-759هـ)[6]، والإمام السّيوطي (-911هـ)[7]، وأبو علي الجرجانيّ(-816هـ)[8] ومحمد المناويّ(-1031هـ)[9].

---

[1] ينظر: نفسه: ج2/ 281.

[2] ينظر: نقد الشعر: ص150-152.

[3] ينظر: الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان: ص114-116.

[4] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ج2/ص85-86.

[5] معجم المصطلحات البلاغية: ص177، وأحال إلى "عروس الأفراح" للسبكي، و"المطول" و"المختصر" للتفتازاني، و"شرح عقود الجمان" للسيوطي، و"الأطول" للاسقرايني، و"مواهب الفتاح" للمغربي.

[6] ينظر: شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: صفي الدين الحلّي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د/ ط.ت): ص78، ونقل تسمية قوم له بالانصراف.

[7] ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ج2/ص109، وذكر في موضع آخر تسمية خطاب التلوين التفاتا كما فعل الزركشي. ينظر: نفسه: ج2/ص45.

[8] ينظر:التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري: دار الكتاب العربي، بيروت، ط1/ 1405هـ، ج1/ص51.

[9] ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د.محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر- دار الفكر، بيروت- دمشق، ط1/ 1410هـ،ج1/ص87.

واختار قوم التوسع في فهم الالتفات، منهم يحي العلوي (750هـ) في كتابه "الطراز"، والذي فضّل أن يعرف الالتفات بقوله: "هو العدول من أسلوب إلى أسلوب مخالف للأول."ويعلّل ذلك بالقول: "وهذا أحسن من قولنا هو العدول من غيبة إلى خطاب ومن خطاب إلى غيبة، لأن الأول يعمُّ سائر الالتفاتات كلها، والحدّ الثاني إنما هو مقصور على الغيبة والخطاب لا غير، ولا شك أن الأول هو الأقوى دون غيره"[1].

ويكون هذا التصريح من العلوي باختيار الإطلاق والعموم في التعريف، وتفضيله على مذهب الجمهور القائل بالانتقال من إحدى الصيغ الثلاث إلى أخرى منها، إضافة جديدة في مجال الدراسة البلاغية والنقدية لهذا الأسلوب. كما تميز العلوي عن غيره ممَّن درس هذا الفن بأمر آخر هو تفصيله في الفوائد العامة للالتفات وذكره الأقوال فيها، بما لم يكتب غيره. وفيما عدا هذا فإننا نجده يكتفي بالنقل عن ابن الأثير، ببيان الأضرب والأغراض والشواهد والأمثلة، وقد انتقده بشدة بشأن حديثه عن الفوائد من الالتفات منتصرا لرأي الزمخشري[2].

وكذلك كان نهج خليل بن أيبك الصفدي(-764هـ)، فقد توسّع في كتابه"الغيث المسجم في شرح لامية العجم" في تعريفه للالتفات، حسب ما ذكره محمد بركات حمدي[3]، بإطلاقه على كل انتقال أو عدول من أسلوب إلى آخر، وجعل التخلُّصات منه، ونقل عنه القول:"لأنها- أي التخلّصات- انتقال من نوع إلى نوع، والتفات من معنى إلى معنى، ومن غير قطع الصّلة فيما يلحقها من تنقّل، والالتفات انتقال وسلوك سبيل بعد سبيل." كما جعل الاقتضاب من الالتفات أيضا[4]. بل إنه يرى كل انتقال من الشاعر من غرض إلى غرض آخر في القصيدة

---

[1] كتاب الطراز: ص265.

[2] ينظر: نفسه: ص265-266.

[3] ينظر: دراسات في البلاغة: ص 153-154.

[4] ينظر: نفسه: ص155. والتخلص: هو الخروج والانتقال مما ابتدئ به الكلام إلى الغرض المقصود، برابطة تجعل بعضها آخذا برقاب بعض، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من غزل إلى مدح أو غيره،

الواحدة، أو انتقال الكاتب في كتابه من قضية إلى غيرها مستطردا أو شارحا أو معترضا أو موافقا في إبداء رأيه التفاتا، شريطة أن يربط بين المنتقل عنه والمنتقل إليه صلة أو مناسبة[1].

وخلاصة القول أن هذا الأسلوب عُرِف في كلام العرب، وتكرّر وروده في القرآن الكريم، وذكره القدماء كالقرشي والفراء وأبي عبيدة، وإن لم يسمّوه، وكان أول من سمّاه بالالتفات الأصمعي، بداية القرن الثالث الهجري؛ وقبل أن تشتهر هذه التسمية تناوله العلماء، كابن قتيبة والمبرّد والطّبري والنّحاس، بزيادة التمثيل والاستشهاد له من القرآن وفصيح شعر العرب. ثم اشتهرت التسمية بعد ذلك، ليُضَمَّ إلى علم البلاغة، نهاية القرن الثالث وبداية الرابع الهجريين، فيدرس في باب البديع أو باب المعاني، أو يفرد في فصل مستقل، ومن هنا بدأ الاهتمام بهذا الأسلوب، وأخذت الدّراسة البلاغية والنقدية له تنمو وتتقدم. وتمايز الناس في هذه المرحلة، والتي دامت لأكثر من قرنين من الزمان، إلى فريقين: اختار الأول أن يعرّف الالتفات بـ "الانتقال من إحدى الصيغ الثلاث: التكلم أو الخطاب أو الغيبة، إلى أخرى منها"، وهو الذي عرف فيما بعد بتعريف الجمهور، وكان على رأس هذا الفريق "عبد الله ابن المعتز". واختار الثاني تعريفه من جهة المعنى، فوقع في الخلط والالتباس، فاشتبه أمر الالتفات عليهم والتبس بغيره من الأساليب، كالاعتراض

لشدة الالتئام والانسجام. وأما الاقتضاب: فهو عكس التخلّص، بحيث ينتقل المتكلم مما ابتدأ به كلامه إلى الغرض المقصود مباشرة، يستأنفه بدون رابطة بينهما. ينظر:كتاب الطراز: ص 360،367، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: السيد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1978، ص 420. وذكر العلوي أن لا خلاف في وجود الاقتضاب في القرآن، وإنما في وجود التخلّص فيه، وقد قال به، ومثّل له بجملة أمثلة منها:قوله –تعالى–: ﴿وَ اتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ..﴾ سورة الشعراء/ الآيات:69–95، والذي قال فيه بعشرة تخلّصات. ينظر:كتاب الطراز:ص 360–364

[1] ينظر: دراسات في البلاغة: ص 155–156. ولم يعدّ د. محمد بركات حمدي الصفديّ من أهل البلاغة!.ينظر: نفسه:ص153.

والرجوع والاستدراك والتتميم والاحتراس والانفصال وغيرها، وكان على رأس هذا الفريق"قدامة بن جعفر" الذي عرّفه بتعريف الاعتراض.

وجاءت بعد ذلك مرحلة الاستقرار في فهم الالتفات، خلال القرن السادس وأوائل السابع الهجريين، زمن الزمخشري والرازي والسكاكي وابن الأثير، والذين عادوا بالأسلوب إلى مفهومه الأول، وربطوه بالنظم والسياق، وكان ابن الأثير أكثرهم منهجية وتوسّعا في الدراسة، وإن زاد في تعريفه على الآخرين.

ثم كانت المرحلة الأخيرة، بعد ابن الأثير، من الناس فيها من اختار مذهبا من المذهبين السابقين، ومنهم من اكتفى بجمع الأقوال والآراء دون ترجيح، ومنهم من توسّع في تعريفه بما لم يقل السابقون. ولم تخل مرحلة من تلك المراحل كلّها من الإبداع والتّجديد وإثراء الدّراسة البلاغية والنّقدية لهذا الأسلوب. ومن ثم فإنه، ومن خلال هذا التدرّج في بيان مفهوم مصطلح الالتفات، يمكن تلخيص الأقوال في تعريفه في أربعة:

الأول: لابن المعتز ومن وافقه، وهو المشهور بتعريف الجمهور.

الثاني: لابن الأثير، الذي يضيف فيه إلى تعريف الجمهور الانتقال من فعل إلى آخر غيره في الزمان.

الثالث: لقدامة بن جعفر، وما في معناه من تعاريف.

الرابع: وهو أوسع وأطلق التعاريف بجعله في الانتقال من كل أسلوب إلى آخر، أو من كل معنى إلى آخر، ما دامت بينهما صلة أو رابطة، كما ذهب إلى ذلك العلوي والصفدي.

ولاشك أن في هذا الأخير من المبالغة، ما يجعله معترضا إن لم يكن مردودا، ذلك أنه لم يقل به أحد من أهل البلاغة وأربابها،كما أنه فتح الباب واسعا ليدخل في الالتفات ما ليس منه من الأساليب، حتى وإن اشترط وجود مناسبة أو صلة في الانتقال، إذ ليس ذلك بالضابط أو القيد الذي يحترز به، لأنّ الغالبَ في الكلام

الانتقالُ من معنى إلى آخر؛ ويمكن حينئذ القول بأن التجريد والاستدراك والاعتراض والتتميم والاحتباك والتغليب والأسلوب الحكيم والقلب ووضع المضمر موضع المظهر وعكسه،..كلّه من الالتفات! وسدًّا لهذا الباب لا ينبغي اعتماد هذا التعريف أو الالتفات إليه. وتبقى التعاريف الثلاثة الأخرى.

أما الثالث فإنه قد لوحظ، من خلال ما سبق، ذلك الخلط الذي وقع فيه الكثيرون حينما تناولوا التعريف من جهة المعنى–وإن كان المعنى هو أصل فهم تسمية الأصمعي– بما لم ينضبط عندهم، فاشتبه بغيره من الأساليب، فكثرت الفهوم والحدود، وتعددت التسامي والمصطلحات !

وأما الثاني، فقد زاد فيه ابن الأثير قسمين عمّا هو معروف عند الجمهور، وهو لاشك توسّع، وإن لم يكن بالقدر الذي لا ينضبط، فإنّه قد يُستَنَد إليه فيكون مؤدّياً إلى ذلك.

ويبقى بذلك الأحوط والأسلم اعتماد التعريف الأول، الذي هو تعريف الجمهور، والذي يربط الالتفات بالصياغة اللفظية، بالانتقال من إحدى الطرق الثلاثة:التكلم أو الخطاب أو الغيبة،إلى أخرى منها، في التعبير عن المعنى أو المفهوم الواحد، رعاية لنكتة. وذلك دفعا للخلط والاشتباه بغيره من الأساليب وسدًّا لباب إلحاق ما ليس منه به. ولأجل ذلك– ربما– قال أبو حيان الأندلسي:" الالتفات من عوارض الألفاظ لا من التقادير المعنوية"[1].

وأما إن كان ولابد من اعتماد تعريف للالتفات بالنظر إليه من زاوية المعنى، فإن أقرب تعريف في ذلك إلى فهم الأصمعي، صاحب التّسمية، هو ما ذهب إليه الثعالبي، ويوافقه فيه العسكري في الضرب الأول من ضربي الالتفات كما يراه، وقد

---

[1] ينظر: تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ علي محمد المعوض،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2001/1، ج1/ص 142.

استشهد كل منهما لتعريفه بقوله حين سأل عن التفاتات جرير في قوله: (أَتَنسَى إذِ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمى بِفَرْعِ بشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ)، ثم قال: ألا تراه مقبلا على شعره ثم التفت إلى البشام فدعا له. فقد انتقل من المعنى الأول بعد أن فرغ منه، وهو التساؤل عن توديع سليمى له بفرع بشامة، إلى الثاني المرتبط بالأول، وهو الدّعاء لشجر البشام. وظاهر أن لا التفات في البيت من جهة المبنى اللفظي، اللّهم إلا أن يُحمَل الخطاب في(أتنسى) على أنه للبشام، فيكون في (سُقِيَ البَشَامُ) التفات إلى الغيبة. وأمّا إن حُمِل على أنه تساؤل منه، ففيه تجريدٌ على مذهب الجمهور، أو التفات من التكلم تخريجا على مذهب السكاكي، على نحو المذهبين في توجيه البيت الأول من أبيات امرئ القيس[1].

[1] الجمهور على القول بالتفاتين فقط في أبيات امرئ القيس السابقة، بينما مذهب السكاكي والزمخشري ثلاث التفاتات، صرّح السكاكي بالقول بالانتقال من التكلم إلى الخطاب في الأول –كما عرفتَ– بينما فُهِم ذلك عن الزمخشري ولم يُصرّح به. أما الجمهور فإنهم يرون في قوله (تطاول ليلُكَ) تجريدا، فكأنه جرّد من نفسه شخصا وراح يخاطبه، فلم يبقَ في الأبيات إلا الالتفات من الخطاب في الأول إلى الغيبة في الثاني، ومن الغيبة في الثاني إلى التكلم في الثالث.